الزراعة في الدولة العثمانية وظهور المدارس الزراعية حتى عام 1912

م.د. علي نعيم محمود
جامعة سامراء/كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

كانت الزراعة والتجارة والصناعة والتعدين تمثل الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الدولة العثمانية وبما أن غالبية السكان كانت تعمل في الزراعة، فقد تصدرت الزراعة هذه القطاعات وإذ كانت نسبة مهمة من دخل الدولة تأتي من الضرائب المفروضة على القطاع الزراعي، فإن الإدارة العثمانية فكّرت غالبًا في رفع نسب الضرائب إلى أقصى حد لزيادة الإيرادات، لذا بدأت بتطبيق سياسات جديدة تستهدف معالجة مشكلات الإنتاج الزراعي.

إن المشكلات التي واجهت الأنشطة الزراعية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، إلى جانب اهمال الدولة وتزايد المشكلات في القطاع الزراعي، دفعت الإدارة العثمانية إلى التوجه نحو حل هذه المشكلات، ولهذا الغرض أنشأت الدولة مؤسسات جديدة مرتبطة بالزراعة، وأولت التعليم الزراعي أهمية، واعتمدت تطبيقات مختلفة لتشجيع السكان على العمل بالزراعة، ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن الجهود التي بُذلت لتحسين الزراعة وتحديثها بوصفها قطاعًا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية العثمانية مع التركيز بوجه خاص على الجهود الرامية إلى تشجيع السكان على الزراعة.

الكلمات المفتاحية: الزراعة، الاصلاحات، الدولة العثمانية، المدارس، الاقتصاد.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Agriculture in the Ottoman Empire and the Emergence of Agricultural Schools up to 1912

Dr. Ali Naim Mahmoud
University of Samarra / College of Education for the humanities

Abstract:

Agriculture، trade، industry، and mining constituted the principal economic activities of the Ottoman Empire. As the majority of the population was engaged in agriculture، this sector occupied a leading position among these activities. Since a significant portion of state revenue was derived from taxes imposed on the agricultural sector، the Ottoman administration often sought to increase tax rates to their maximum limits in order to boost revenues. Consequently، it began to implement new policies aimed at addressing the problems of agricultural production.

The challenges faced by agricultural activities in the Ottoman Empire during the nineteenth century، together with state neglect and the growing difficulties within the agricultural sector، prompted the Ottoman administration to move toward resolving these issues. For this purpose، the state established new institutions related to agriculture، placed considerable emphasis on agricultural education، and adopted various measures to encourage the population to engage in farming. This study aims to examine the efforts undertaken to improve and modernize agriculture as a sector of critical importance to Ottoman economic life، with particular emphasis on initiatives designed to encourage the population to pursue agricultural activities.

Keywords: Agriculture, Reforms, Ottoman Empire, Schools, Economy.

المقدمة:

كانت الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية تقوم أساسًا على النشاط الزراعي، ففي هذا الإطار، نجحت الدولة العثمانية في تطبيق نظام الأراضي الأميرية، وهو نظام قد طبق سابقًا بدول لكن بصيغ مغايرة، فقامت الدولة العثمانية بتطويره بما يخدم أهدافها الاقتصادية والمالية والسياسية.

كان هذا النظام يعتمد على حصر الأراضي المفتوحة وتسجيلها رسميًا ثم تقسيمها إلى وحدات، مع عدّ أن الملكية الأصلية للأرض تعود للدولة وبعد ذلك كانت الدولة تمنحها لأشخاص معيّنين من العسكريين أو الإداريين المدنيين مقابل أداء وظائف محددة، وذلك ضمن ما عُرف بنظام الدِّرلك أو الإقطاع، أما الركيزة الأهم في هذا النظام فكانت نظام التيمار، الذي أصبح أساسًا رئيسًا في تمويل الاقتصاد الزراعي وتمويل وتجهيز الجيش العثماني في الوقت نفسه، لكن لم يدم الوضع، ففي القرن الخامس عشر، عندما احتلت الدولة العثمانية مركزًا بالغ الأهمية في العالم، لم تتمكن من متابعة التطورات التي شهدتها دول العالم وتحديدًا أوروبا، فبدأت تفقد مكانتها تدريجيًا مع تزايد خسائر الأراضي، لم يقتصر الأمر على تدهور الاقتصاد فحسب، بل أسهمت عدة عوامل في دخول الدولة مرحلة التراجع، بدأ كذلك نظام الأراضي الذي يُعد العامل الأهم في البنية العسكرية والمالية والزراعية والاجتماعية للدولة بالانهيار، ثم فقد تأثيره تدريجيًا.

ففي محاولة من الدولة لضبط مواردها الضريبية، لجأت إلى تطبيق نظام الالتزام ضمن إطار نظام التيمار، مما أثقل كاهل السكان بالضرائب، فضلًا عن أنّ توالي الحروب أدى إلى سوء الأحوال المعيشية للسكان، وانخفاض الإنتاج الداخلي وتراجع الاستهلاك، ودخلت الدولة العثمانية في مسار بحثٍ عن التحديث يمتد إلى ما بعد عهد التنظيمات.

جاءت هذه الدراسة بعنوان الزراعة في الدولة العثمانية وظهور المدارس الزراعية حتى عام 1912، إذ تناول بها اهمية القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة العثماني، وقسم البحث الى فصلين، جاء الفصل الاول بعنوان: دور الزراعة في نمو الاقتصاد العثماني حتى القرن الثامن عشر، إذ تناول هذا الفصل اهمية الزراعة ومراحل تطورها في الدولة العثمانية، وتقسيمات الاراضي وكيفية جباية الواردات، ومحاولات الاصلاح التي قامت بها الدولة في هذه المدة ، اما الفصل الثاني فكان عنوانه: **اثر** الاصلاحات على القطاع الزراعي في القرن التاسع عشر وظهور المدارس الزراعية، إذ ذكر به اهم المحاولات الاصلاحية التي قامت بها الدولة العثمانية في القطاع الزراعي، محاولة منها مواكبة التطورات التي حدثت في الزراعة، والتي اثرت بشكل كبير على التطور في المجال الزراعي، ولاسيما بعد ظهور المدارس الزراعية التي اختصت بتطوير الزراعة وادخال الآلات الحديثة واستعمال الطرق الحديثة التي تهدف الى زيادة الانتاج.

هدف هذا البحث إلى الكشف عن الجهود التي بُذلت لتحسين الزراعة وتحديثها بوصفها قطاعًا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية العثمانية مع التركيز بوجه خاص على الجهود الرامية إلى تشجيع السكان على الزراعة.

الفصل الأول

دور الزراعة في نمو الاقتصاد العثماني حتى القرن الثامن عشر

أولًا: الزراعة في الاقتصادية العثماني في العصور الاولى للدولة العثمانية

على امتداد التاريخ وتحديدًا قبل الثورة الصناعية حددت كل دولة سياسةً خاصة بمجال الإنتاج الذي تعتمد عليه، ففي الدولة العثمانية حددت الزراعة كمنتوج اساس وركيزة اساسية في اقتصادها، وطبّقت هذه السياسة وفقًا لفهمها الاقتصادي وطبيعة دولة(Küçükkalay, 1999, p.53) ، وفي هذا السياق، فإن الدولة العثمانية التي امتدت قرابة ستة قرون، واحتلت مكانة مهمة في التاريخ الحديث، والتي اعتمدت في حياتها الاقتصادية على الزراعة بالدرجة الرئيسة، قد تبنّت ظهور نظام الأراضي الميري الذي كان مستعملًا من قبلها وجرى تطبيقه في مجتمعات مختلفة بصور متنوعة (Küçükkalay, 1999, p.53) ،

ويمكن تعريف نظام الأراضي الميري، هو النظام الذي شكّل أساس التنظيم الزراعي العثماني، إذ تكون فيه الملكية الارض الأصلية للدولة، في حين يكون الانتفاع للأفراد، أنّ أصل نظام الأراضي الميري في الدولة العثمانية يعود بدرجة كبيرة إلى نظام الإقطاعات الإقطاع العسكري – الإقطاع الإداري الذي طُبِّق في إطار الشريعة الإسلامية، ولاسيما في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ثم في عهد الدولة السلجوقي ثم انتقل الى الدولة العثمانية(Küçükkalay, 1999, p.54) .

أما النظام الثاني الذي اعتمده العثمانيون فهو نظام الإقطاع فهو النظام الذي يقوم على منح أفرادٍ معيّنين حق الانتفاع بأراضٍ ليست ملكًا شخصيًا لهم، بل تمنح عائدات الدولة في مناطق محددة مقابل خدمات تقدم للدولة وتحسب بدلًا للرواتب، وتمنح هذه الأراضي بشكل وثائق رسمية، وعادةً ما تمنح هذه الإقطاعات للعسكريين وبعض موظفي الدولة والمسؤولين الكبار (Turan, 1997, p. 949) .

قام العثمانيون بتقسيم الأراضي وإدارتها في المناطق التي فتحوها على غرار ما فعله السلاجقة الكبار وسلاجقة الأناضول وإمارات الأناضول السابقة لهم وبموجب هذا التقسيم صُنّفت الأراضي إلى ثلاثة أقسام :الخراجية، والعشرية، والميرية (Turan, 1997, p.951) .

فالأراضي التي كان أصحابها مسلمين وقت الفتح أو اعتنقوا الإسلام في أثناء الفتح تُسمّى بالأراضي العشرية. وكان مالكو هذا النوع من الأراضي لا يدفعون ضريبة على الأرض نفسها، وإنما

يقدّمون للدولة مقدارًا محددًا من المحصول على هيئة عُشر يُسلّم للدولة أو للموظفين العاملين باسمها، أما الأراضي التي كانت بيد الرعية غير المسلمة وقت الفتح، ولم يعتنق أصحابها الإسلام بعد ذلك، فإنها تُسمّى بالأراضي الخراجية، اي: الخراج، وكانت تُفرض عليها ضريبة الخراج التي يُفترض غالبًا أنها تعادل دينارًا ذهبيًا تقريبًا، وكان أصحابها ملزمين إضافة إلى الخراج بدفع العُشر عن المحاصيل التي ينتجونها . (Küçükkalay, 1999, p.55)

أما الأراضي الأميرية التي تُعرف أيضًا باسم أراضي الدولة أو أرض المملكة فهي الأراضي التابعة للدولة، وقد قُسّمت وفقًا لما تدرّه من أعشار ورسوم وخدمات إلى وحدات كبيرة ومتوسطة وصغيرة وتتكوّن الأراضي الأميرية من الأراضي التي لا يُعرف سبب منحها أو سحبها في أثناء الفتح، أو الأراضي التي يموت مالكها دون ورثة أو وصية، أو الأراضي مجهولة الملكية التي تسقط بالتقادم، أو الأراضي التي يجري إحياؤها على أن تبقى ملكيتها الأصلية للدولة.(Küçükkalay, 1999, p.56) .

كان العثمانيون يقومون بتحرير الأراضي التي فتحوها ، أي: إجراء مسح شامل لكل الموارد البشرية والمادية التي يمكن أن تدرّ دخلًا ضريبيًا، ثم تسجيلها في دفاتر التحرير ولم تكن تُسجَّل الأراضي الزراعية فقط، بل كذلك الورش والمعامل في المدن، وأماكن الأسواق والموانئ والطواحين وأبواب الجمارك (Pamuk, 1997, p.19).

نظرًا لأهمية هذا العمل للدولة كان يُعيَّن على رأسه موظفون من مرتبة الوزير أو سنجق بك، ومنهم من يُسمّى بكاتب الولاية أو أمين التحرير وكان كاتب الولاية يصطحب عددًا كافيًا من الكتبة، ويستعين عند الحاجة بقوة عسكرية عبر قاضي المنطقة، وكان يُعد الفتح مكتملًا بصورة نهائية بعد إجراء التحرير، وفي دفاتر التحرير المفصّلة كانت تُسجَّل القرى والمزارع وتفاصيلها كاملة، ويُكتب عدد السكان المكلّفين بالضريبة في كل قرية مع أسماء آبائهم، وتُذكر أسباب الإعفاء إلى جانب أسماء المعفيين ثم تُدوّن الأعشار والضرائب المستحصلة من القرية أو المزرعة كلٌّ على حدة، مع تحديد مجموع الإيرادات وبناءً على مقدار الدخل السنوي قُسّمت الأراضي إلى وحدات صغيرة وكبيرة تُعرف باسم الدِّرلك. (Pamuk, 1997, p.22)

ثانيًا: تقسيمات الاراضي الزراعية في الدولة العثمانية

قسمت الاراضي الزراعية في الدولة العثمانية بحسب الايرادات التي كانت تمنحها للدولة، وقد اطلق عليها عدّة تسميات، ففي الدولة العثمانية يُطلق مصطلح الدِّرلك أو التيمار على تخصيص إيرادات منطقة ما لرجال الدولة العسكريين والمدنيين على هيئة راتب مقابل خدمات محددة. وعلى الرغم من أن

المصطلحين استُعملا –أحيانًا– بمعنى واحد، فإن الدِّرلك يمثل الاسم العام للنظام كله وفي نظام الدِّرلك لا تكون الأرض الممنوحة هي المقصودة بذاتها، وإنما المقصود هو إيرادات تلك الأرض وبحسب حجم الإيراد قُسمت الدِّرلك إلى ثلاثة أنواع : حَصّ، وزعامة، وتيمار.(Oflaz, 2002, p.699)

أما الحَصّ فهو يُمنح للسلطان وموظفي القصر وأفراد الأسرة الحاكمة، ويُمنح لكبار موظفي الدولة مثل: الوزير، والبيلرباي حاكم الولاية الكبرى، والسنجق بك، والدفتر دار... ويكون دخله السنوي عادةً اكثر من 100 ألف آقجة، ومع ذلك فمن المعروف أيضًا وجود حصات تقل عن 100 ألف آقجة ، وكانت الحصّات الممنوحة في الدولة العثمانية تُقسم إلى ثلاث فئات:

1. حصّات السلطان، أي: الاراضي التابعة للسلطان والتي يتم فتحها .
2. حصّات الوزراء وكبار موظفي الدولة وهي الاراضي التي كانت تمنح لهم نتيجة الخدمات التي كان يقدموها للدولة العثمانية .
3. باشماقليك وهي حصّات تُخصص لنساء الأسرة الحاكمة .

فكان جزء من هذه الايرادات التابعة للسلطان تدخل مباشرةً إلى خزينة الدولة، فيما يُحوَّل الجزء الخاص بالسلطان مباشرة إلى الخزينة الداخلية الخاصة بالسلطان (Oflaz, 2002, p.701).

تتكون هذه الحصّات السلطانية من رسوم معينة تُحصّل من ايرادات المدن، ومن عائدات المقاطعات، ومن إيرادات قرى ومزارع عديدة، إضافة إلى رسوم العبور، ورسوم الأغنام، والجمارك، والجزية، وإيرادات الجماعات وكانت هذه الموارد تمثل المصدر الرئيس لما يسمى بالخزينة الخارجية وفي السنة المالية 1527–1528 شكّلت حصّات السلطان 51%من دخل الدولة في مختلف وارداتها (Orhonlu Göyünç،.(1997: 269

فقد نص قانون السلطان محمد الفاتح على منح الوزراء حصصًا بقيمة 1،200،000 آقجة، والبيلربايات بين 800،000 و1،200،000 آقجة، والدفتر دارين 600،000 آقجة ،أما السناجق بك فكان يمنح حصًّا يبدأ من 200،000 آقجة وقد يصل إلى 500،000–600،000 آقجة (Oflaz, 2002, p.703).

يُطلق عليه مصطلح الزعامة والتي تتراوح إيراداتها السنوية بين 20ألف آقجة و100 ألف آقجة، ويُسمّى صاحبها زاعمًا او زعيمًا ، ويذكر أن العثمانيين هم أول من استعملوا مفهوم الزعامة بهذا المصطلح(Pakalın, 2004, p.499).

ويُعد عدد الزعامات في الدولة العثمانية أقل من بقية الدِّرلك، وكان أصحابها غالبًا من موظفي الدولة متوسطي الرتبة وضباط الفرسان، مثل: آلاي بك، ودفتر دار التيمار، وكَتْخُدا التيمار، وكتاب الديوان والچاووش، فضلًا عن أن منح الزعامة لأبناء السنجق بك أو البيلرباي كان من مقتضيات القانون، ومع ذلك لا نجد في القوانين نصًّا واضحًا يبين بدقة كيف تُكتسب الزعامة، غير أنه يمكن القول –كما في بقية أنواع الدِّرلك– إنها كانت تُمنح لمن يُظهر كفاءة أو خدمة.

أما القسم الأساس في الزعامة والذي يسمى بالسيف، اي: حق السيف، أو ما تم الحصول عليه بالسيف والفتوحات، فإذا كان 20 ألف آقجة، فحين تُنقل لشخص آخر يجب أن تُنقل كما هي دون تقسيم وبالقيمة نفسها 20 ألف آقجة، ولهذا النوع تُطلق تسمية زعامة السيف أو الزعامة المجملة. وإذا ارتفع التيمار الى مقدار 5 آلاف أو 10 آلاف آقجة وزيادات إلى 20 ألف آقجة فإنه يتحول إلى زعامة، لكن هذا النوع كان –في غالب الاحيان– يتم تقسيمه مرة اخرى ويتم توزيعه على عدة أشخاص جدد بشكلٍ متساوٍ(Kurt, 1999, p.61).

أما التيمار فهو الاسمٌ الذي يُطلق في الدولة العثمانية على الإقطاع العسكري والذي يبلغ دخله السنوي ما يقرب من 20000 آقجة، فكان يُمنح لبعض العسكريين والموظفين لتأمين معيشتهم أو لتغطية نفقات الخدمة التي يؤدونها للدولة، عبر تخصيص إيرادات الضرائب في مناطق معينة لهم ، ويُعد التيمار العنصر الأساس في نظام الدِّرلك العثماني، وهو الأكثر شيوعًا بين أنواع الدِّرلك ويطلق عليهم لقب أصحاب التيمار اضافة الى اسماء اخرى بأسماء متعددة، مثل: أرباب التيمار، وأهل التيمار، والسباهية التيمارية. (Barkan, 1997, p.285)

كان أصحاب التيمار في زمن السِّلم مسؤولين مقابل تحصيل الأعشار والضرائب من أراضيهم عن إدارة مناطقهم الواقعة تحت مسؤوليتهم إدارةً جيدة إداريًا واقتصاديًا وماليًا، أمّا في زمن الحرب فكان عليهم أن يشاركوا في الحملات العسكرية بخيولهم وبالجنود الذين يوجب القانون عليهم اصطحابهم.

كان نحو عُشر السباهية يبقون داخل البلاد بالتناوب في أثناء الحملات؛ لحماية مناطقهم، وضمان استمرار شؤون زملائهم الذين خرجوا للحرب، وكذلك لمرافقة استمرار فلاحة الأرض، مما يوضح مدى أهمية استمرار الإنتاج. ولا يملك صاحب التيمار حق الملكية لا لأراضي التيمار ولا للحقوق والرسوم التي يجب على الفلاحين دفعها للدولة؛ لكنه يمتلك ما دام يؤدي الخدمة المطلوبة حق جمع بعض الضرائب العائدة للدولة لحسابه وباسمه، وهذا الحق يعدّ بمثابة راتب مرتبط بالوظيفة. (Barkan, 1997, p.286)

أما السيف فهو المصطلح الذي استُعمل للحصة الأساسية الأولى من التيمار نحو 3000 أو 6000 آقجة والتي تُعدّ نواة الدِّرلك وتعادل راتب السباهي ولكل دِرلك سيف لا يُقسَّم أبدًا عند شغور التيمار، في

حين يمكن أن تتجزأ الحصص الأخرى. وكان السباهي الذي يبدأ بخدمة السيف تُزاد مخصصاته بحسب ما يبديه من شـــجاعة في الحرب حتى قد يرتفع تيماره إلى 20000 آقجة وذلك كنوع من انواع المكافآت المقدمة من قبل الدولة (Oflaz, 2002, p.703).

كان السباهي يصطحب جنودًا عن الجزء الزائد على السيف، وقد نص القانون –على سبيل المثال– على أن صاحب تيمار قدره 6000 آقجة يقدم جنديين، وصاحب 10،000 يقدم ثلاثة، وصاحب 20،000 يقدم أربعة ويزداد العدد بحسب الدخل والإيراد الذي يحصل عليه من الارض الممنوحة (Gökbilgin, 1997, p.689).

ونصت القوانين العثمانية على أن من يترك الزراعة يدفع سنويًا 300 آقجة عن المزرعة الكاملة، و 150 آقجة عن نصف مزرعة، و75 آقجة لمن يملك أقل من نصف مزرعة، دون تمييز بين المسلم والمسيحي، فضلًا عن أن من يترك أرضه بورًا ثلاث سنوات متتالية تُسحب منه بقرار قضائي وتُعطى لغيره لكي يتم استثمارها وزراعتها (Tabakoğlu, 2005, p.219).

وبما أن السباهي يمتلك حق تحصيل ضرائب عديدة (مثل: أعشار المحاصيل ورسوم البساتين والطواحين... إلخ) مقابل التزامه بالمشاركة في الحرب بأسلحته ورجاله وعلى نفقته، فقد كان من مصلحة الدولة منع الفلاح من تقليل الإنتاج أو ترك القرية بحثًا عن عمل آخر، لذا تبنّت مالية الدولة القائمة على نظام التيمار مبدأ ربط دافع الضريبة (الرعية) بمكانه ومهنته(Barkan, 1997, p.307).

وبحلول منتصف القرن السادس عشر أصبح نظام الدِّرلك مطبقًا على نحو 85% من الأراضي العثمانية، ولأن 90% من السكان كانوا يعيشون في الريف ويعملون بالزراعة، فقد كان النظام يمس غالبية الشعب والاقتصاد مباشرة، وكانت التيمارات تمثل 87% من الدِّرلك(Tabakoğlu, 2005, p.220).

ومع بدايات القرن السابع عشر بدأت الدولة العثمانية بمحاولات إصلاح، فبدأت بتكليف موظفين يقومون بإحصاء التيمارات والزعامات محاولة منها لإصلاح الجانب الزراعي، هذه المحاولات لم تؤتِ ثمارها، وفي عهد السلطان مراد الرابع طُبقت بعض توصيات كوچي بك عام 1632 فجرى التفتيش وإسقاط التيمارات ممن لا يقيمون في مناطقهم أو لا يثبتون استحقاقهم، وإعادة تنظيم تيمارات السيف وتخفيض عدد المنتسبين للكاد، لكن الإصلاح بقي محدودًا، وفي 1656 أمر الصدر الأعظم كوبرولو محمد باشا بتجديد البراءات وإجراء تفتيش واسع سعيًا لحل الأزمة، ومع ذلك استمرت الأزمة، حتى انخفض عدد السباهية التيمار والجنود المرافقين من نحو 200 ألف في عصر القانوني إلى نحو 20 ألفًا سنة 1768 (Küçükkalay, 1999, p.56)

استمرت محاولات الاصلاح فصدر قانون مهم للتيمار والزعامة في 29 كانون الثاني 1732 أصبح أساسًا لقوانين لاحقة، وصدرت تشريعات أخرى في عهود مختلفة مثل: عهد أحمد الثالث ومحمود الأول، لكنها لم تحقق الاستقرار المطلوب. ومع أن نظام الدِّرلك كان ركنًا أساسًا للدولة حين كان يعمل بكفاءة، فإن انهياره أدى إلى نشوء قوى محلية شبيهة بالإقطاعيات الزعامات وشلّ الحياة الاقتصادية؛ لذا صار إلغاء النظام ضرورة وقد أُلغي التيمار أولًا في جزيرة كريت عام 1703 واستُبدل بنظام موظفين بأجور، ثم بدأ التوقف عن منح التيمارات في بقية البلاد منذ عام 1812(Küçükkalay, 1999, p.57).

وبانهيار نظام الدِّرلك واختلال نظام الجباية، استعادت بعض الأساليب المالية القديمة حضورها، وأبرزها كان نظام الالتزام الذي استعمل منذ قيام الدولة، إذ جرى تطبيقه رسميًا منذ القرن الخامس عشر، وكان نظام الدِّرلك يتيح تحصيل الضرائب بسهولة ودون وسيط، لكن بعض الأنشطة كانت تحتاج أموالًا نقدية تُجمع وتُحوَّل إلى خزينة مركزية ثم تُدفع رواتب، لذا ظهر الالتزام وهو أن يتعهد شخصٌ خاص بجمع إيراد ضريبي للدولة مقابل مبلغ محدد، ويسمى المتعهد مُلتزمًا وحتى منتصف القرن السادس عشر كان الالتزام يؤمّن جزءًا معتبرًا من إيرادات الخزينة المركزية، ثم اتسع ليشمل العُشر ورسوم الحيوانات والجمارك وغيرها.(Karal, 1995, p.198–199)

ومع تصاعد حاجة الدولة للنقد في النصف الثاني من القرن السادس عشر، جرى تحويل مصادر ضرائب زراعية كانت ضمن الدِّرلك إلى مقاطعات تُؤجر بالمزاد للملتزمين، فاتسعت فرص الاستثمار أمام أصحاب رؤوس الأموال في إسطنبول والولايات، وكبار الموظفين والعسكر والعلماء والصيارفة وكبار المرابين وبعض كبار التجار وتفاقمت الممارسات حتى وصل الأمر أحيانًا إلى سحب التيمارات من السباهية(Küçükkalay, 1999, 56).

وأدى ضغط الملتزمين على الرعية إلى هجر الأراضي الزراعية فيما عُرف بـ الهروب الكبير او الهجرة من الريف الى المدينة، ويعود سبب ذلك إلى تراكم ديون الفلاحين ثم انتقال الأراضي إلى أيدي الملتزمين، فتجمّعت مساحات واسعة في أيديهم ، فضلًا عن أن اشتراط الدولة قبض جزء من بدل الالتزام مقدمًا جعل المقاطعات تقع في يد كبار التجار والمرابين، الذين بدورهم جزأوها ومرروها إلى ملتزمين فرعيين وهكذا أسهم الانتقال من التيمار إلى الالتزام في نشوء هرم نفوذ محلي قوي من الأعيان (Kıray, 2008, p.60).

وبالمقارنة مع التيمار، فرض الالتزام شروطًا أشد وطأة على المنتجين؛ ففي التيمار كان السباهي يميل لحماية الرعية حفاظًا على مصلحته طويلة الأمد، في حين أن في الالتزام يسعى الملتزم لتحقيق أكبر ربح

سريعًا، فزاد الضغط على الفلاحين ، فضلًا عن أن تحويل الدِّرلك إلى مقاطعات وإقطاعها بالالتزام أضعف كفاءة الإنتاج الزراعي.(Tabakoğlu, 2005, p.225)

ولما ظهرت الآثار السلبية في نظام الالتزام، طُبّق نظام المالكانة الذي يقوم على منح المقاطعة لملتزم لمدة حياته بهدف حماية مورد الضرائب وتحقيق استقرار في الجباية، وأُقر سابقًا بشكل رسمي بفرمان عام 1695 لكن لم يطبق بشكل كبير، وهدفه إسناد المورد الضريبي إلى ملتزم ثابت بدل تغيّر الملتزمين المتكرر الذي يؤدي إلى تخريب المورد، مع بقاء هدف الدولة الأساس هو سد حاجة الخزينة إلى النقد. وقد نصّ فرمان 1695 على أن الدفعة المقدمة التي يدفعها صاحب المالكانة تُسمى بمُعَجَّلة وتحدد بالمزاد، وكانت أكبر بكثير من المقدمات في نظام الالتزام السابق وإلى جانبها يدفع سنويًا مبلغًا يسمى مالًا تحدده الدولة، وبسبب ضخامة المقدمات شارك كبار الموظفين والتجار والمرابون في المزادات، وأحيانًا أدى ضعف المنافسة إلى انخفاض العائد المتحقق للخزينة، وتمكّنت بعض العائلات من توريث المالكانة عبر قبول أعلى سعر جديد، مما عزز انتقالها عبر الأجيال (Pamuk, 1997, p.129) .

وأمام هذا الوضع أعلنت الدولة العثمانية عن فرمان التنظيمات وبدأت بعده اتباع سياسة جديدة على المستويين القانوني والمالي وكانت الزراعة بوصفها أكبر قطاعات الاقتصاد هي المجال الذي انعكست فيه هذه السياسة بأوضح صورة، ففي إطار تقوية المالية العامة تبنّى المسؤولون مبدأ رفع الضرائب إلى أعلى مستوى ممكن، مع العمل على تنظيم عملية الجباية وجعلها أكثر انتظامًا ومع التنظيمات تم إلغاء نظام الدِّرلك وإبطال أسلوب الالتزام في جمع الضرائب، وسعت السلطة المركزية إلى تحصيل الضرائب بوساطة موظفين تابعين للدولة ثم جاء قانون الأراضي لعام 1858 ليُقِرّ حق الملكية الخاصة للأرض ويتيح بيعها وشراءها بصورة أكثر حرية (Pamuk, 1997, p.131) .

وفي عهد التنظيمات تبيّن للمسؤولين مدى أهمية الزراعة لنمو الاقتصاد، لكن لم تكن الأدوات العملية واضحة تمامًا لكيفية رفع كمية الإنتاج وجودته؛ لذا ظهرت بعض البرامج الحكومية التي تستهدف تطوير الإنتاج الزراعي ويُعدّ من أوائل هذه البرامج ما أعدّه مجلس وَلَايا الأحكام العدلية عام 1843 وعُرض على مجلس الزراعة وقد ربط هذا البرنامج نهضة الدولة اقتصاديًا بالتقدم الذي يتحقق في الزراعة والصناعة، ورأى أن هذا التقدم سيؤدي بدوره إلى تنشيط التجارة وزيادة الموارد ومن ثم إثراء البلاد، وأكّد أهمية مشروعات البنية التحتية، مثل: شق الطرق وجعل الأنهار صالحة للملاحة، واقترح إصلاحات في هذا الاتجاه. ومع ذلك، فإن الدولة على الرغم من رغبتها في تنفيذ كثير من إصلاحات التجارة والصناعة لم تكن تريد إحداث تغيير جذري في الزراعة؛ لأن الزراعة كانت مصدر الضرائب الأساسيالتي اعتمدت عليها الدولة العثمانية، فضلًا عن أن الإصلاحات التي فتحت التجارة وأدخلت ترتيبات تصبّ في مصلحة الأجانب كانت تضيق فرص الاستثمار في القطاعات التي تنافس السلع المستوردة، لذا اتجهت الدولة إلى دعم نظام

يقوم على الملكيات الزراعية الصـــغيرة، واســـتمرت في مكافحة نفوذ الملتزمين (Tabakoğlu, 2005, p.227).

ففي مطلع القرن التاسـع عشـر كان الاقتصـاد العثماني –إلى حد كبير– اقتصـادًا تقليديًا مكتفيًا نسـبيًا بذاته، يسـتعمل تكنولوجيا تقليدية، وتغلب عليه علاقات إنتاج ما قبل الرأسـمالية في الزراعة وخارجها لكن الدولة دخلت خلال القرن التاسـع عشـر عملية اندماج مكثفة مع الغرب، فمنذ عشـرينات القرن بعد الحروب النابليونية اتســعت التجارة الداخلية والخارجية، وبدأت بنية الاقتصـــاد المغلقة الراكدة القائمة على الكفاف تتغير تدريجيًا لصالح اقتصاد أكثر ديناميكية.

لقد جاءت محاولات الاصلاح بعد تفوق أوروبا العسكري وحاجة الدولة العثمانية إلى دعم عاجل، فضلًا عن سـعي الصـناعة الأوروبية إلى الحصـول على المواد الأولية وفتح أسـواق جديدة وأسـهمت الاتفاقية في إدخال الإمبراطورية بشكل كامل إلى السوق العالمية، وفي الوقت ذاته أضعفت قدرة الحكومة العثمانية على التدخل الفعّال في التجارة، ودفعت بالدولة نحو دور اقتصـــادي يغلب عليه إنتاج الغذاء والمواد الخام واستهلاك السلع المصنعة.

الفصل الثاني

اثر الاصلاحات على القطاع الزراعي في القرن التاسع عشر وظهور المدارس الزراعية

أولًا: تكوُّن البيروقراطية الزراعية:

في مطلع القرن التاسـع عشـر أدركت الدولة العثمانية أنّ بقاءها يتطلّب إصـلاحاتٍ جذرية فتخلّت تدريجيًا عن هدفها التقليدي المتمثل في إعادة بناء النظام الكلاســـيكي القديم واعادته كما كان، واتجهت بصـورة أوضـح نحو إصـلاحات ذات طابع تحديثي وقد بدأت محاولات الإصـلاح منذ أواخر القرن الثامن عشر، ثم أصبحت أكثر انتظامًا بعد عام 1839 ضمن ما عُرف لاحقًا بحقبة التنظيمات.

رأى رجال التنظيمات أنّ تحديث الدولة يمرّ عبر النهوض الاقتصادي، ولأن الزراعة كانت المصدر الأوسـع للإنتاج والضـرائب، فقد كان من أول الإجراءات وضـع سـياسـات لتطوير الزراعة وتأسـيس جهاز إداري بيروقراطي يتولى إعداد هذه السـياســات وتنفيذها ولهذا الغرض أُنشـــئ عام 1838 مجلس الزراعة والصـناعة، وكانت من مهامه دراسـة الموارد الطبيعية والإمكانات الزراعية، وتحديد التدابير اللازمة لتطوير الزراعة، وأتيح للمجلس التواصـل مع خبراء داخل الدولة وخارجها والاسـتفادة من أصـحاب الاختصـاص، ولذلك عُيّن خبراء أجانب ضمن المجلس للاستفادة من خبرتهم(Kıray,2008, p.75–76) .

وبعد مدة قصـيرة تغيّر اسـم المجلس إلى مجلس الأمور والأشـغال النافعةP لأن مجالات عمله اتسعت ثم أُلحق بجهاتٍ مختلفة ترتبط بالتجارة والأشغال العامة وفق حاجات الإدارة المركزية، فأُعيد تنظيم العمل الزراعي من جديد، فتمّ في عام 1843 إنشـاء مجلس الزراعة وربطه بوزارة المالية، بوصـفه إطارًا مهمًا في بواكير تشكّل البيروقراطية الزراعية في عصر التنظيمات، وقد اضطلع المجلس بدورٍ محوري في إعداد قرارات وسـياسـات اقتصـادية واسـعة في بداية التنظيمات وبادر مجلس الزراعة إلى إجراء اسـتبيان زراعي على مسـتوى الولايات سـأل عن كميات الحبوب والماشـية، وأوضـاع معيشـة السـكان، واحتياجات الأدوات الزراعية، والأراضـي المتروكة وكيف يمكن تشـغيلها، وحالة وسـائل النقل وبالتوازي مع ذلك حاول تعيين مديري زراعة على مستويات إدارية مختلفة، مع إعداد تعليمات عمل لهم، على أن يُختاروا محليًا وألا يتقاضـوا رواتب لكن ضـعف الكفاءة، وضـعف تدفق المعلومات الدقيقة إلى المركز والأهم ضـيق الموارد المالية اللازمة لتأسيس البنية التحتية، جعل أثر هذه الجهود محدودًا، ومع توسع الأعمال وتداخلها، طُرحت فكرة نقل المجلس بين الوزارات، ثم في 1846 جرى إنشـاء نظارة زراعة مسـتقلة للمرة الأولى، لكنّها لم تدم طويلًا؛ لضـعف القدرة المالية على تمويل وحدة مسـتقلة، فعادت الزراعة لتُدار داخل جهاز وزارة التجارة، وفي 1848– 1849أُنشـئت ترتيبات مرتبطة بالأشـغال العامة، وتحركت المجالس بين التجارة وفق إعادة التنظيم. وفي خمسـينات القرن التاسـع عشـر أصـبحت موضـوعات كثيرة ضـمن نطاق الاهتمام الزراعي مرتبطة عمليًا بمسائل الأشغال العامة (طرق، وجسور، وقنوات...)(Akyıldız, 1993, p.258–259) .

اتسـعت مشـروعات النقل والطرق ولاسـيما السـكك الحديدية ظهر نقص في جهازٍ تنظيمي فعّال، فأنشـئ عام 1858 مجلسٌ متخصـص بالأشـغال ثم أُعيد ترتيب المجالس مرة أخرى، مع إلغاء بعض الوحدات في نهاية خمسينات القرن ذاته، وفي عام 1863 شُكّلت داخل مجلس المعابر لجنة زراعية صغيرة كان هدفها رفع الإنتاج، وبحث المقترحات، وتشـجيع إنتاج المحاصـيل ذات القيمة التجارية، وجمع البيانات الإحصـائية المتعلقة بالإنتاج والتجارة، وفي 1868 أُنشـئت دائرة ضـمن شـورى الدولة لتنظيم المقترحات الاقتصـادية الواردة من مجالس الولايات، وتضـمنت تقارير الولايات أفكارًا مثل: تجفيف المستنقعات، وشق قنوات الري، وتخفيف العبء الضـريبي، وتأمين اليد العاملة الزراعية، وتوفير الائتمان للمنتجين، وتحديث الأدوات والمعدات الزراعية، واستعمال بذور محسّنة (Akyıldız, 1993, p.261–262) .

تتابعت التغييرات الاصـلاحية والتنظيمية للوزارة بين التجارة والمزارعين في نهاية القرن التاسـع عشـر، مع الإبقاء على الوحدات القديمة التي تُخص الزراعة داخل الهيكل الاصـلاحي، ففي عام 1876 أُعيد إنشاء مجلس للتجارة والزراعة ضـمن النظارة، مسـتلهمًا من تنظيم فرنسـي، ومن مهامه تطوير التعليم الزراعي، إنشاء حقول تجارب حفظ الإحصاءات، وإدخال الأراضي القابلة للزراعة في الإنتاج، وتحسين البذور وتنظيم المعارض والمسابقات، وتقديم تسهيلات ضريبية، وفي عام 1880 كان من التطورات اللافتة محاولة إنشاء

غرف ومجالس زراعية في إسطنبول والولايات، مهمتها تشخيص العوامل التي تُبطئ نمو الزراعة، وتحديد أنسب أنماط الإنتاج محليًا، وفحص البذور والأشجار، ثم رفع التقارير إلى الوزارة لكن هذه التجربة لم تُكتب لها الاستمرارية المؤسسية الصلبة، وإن ظلّ بعضها قائمًا شكليًا في الولايات.(Quataert, 2008, p.87)

يُعد عام 1893 نقطة مهمة، إذ أُنشئت نظارة الغابات والمعادن والزراعة، وهي صيغة مؤسسية أكثر نضجًا من حيث جمع ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسة في جهاز واحد، وارتبط اسمها عمليًا بدور الوزير سليم ملحمة في إدارتها لمدة طويلة نسبيًا (Güran,1999, p.306) .

ثانيًا: التطورات الزراعية في الدولة العثمانية وظهور المدارس الزراعية:

مع مرحلة التنظيمات أُنجزت أعمال مهمة لتطوير التعليم الزراعي، وقد ازدادت هذه الجهود بشكل كبير في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، ففي المدة التي سبقت حكمه شهدت اصلاحات زراعية وتحديدًا في حقبة حكم السلطان عبدالمجيد، إذ تم إنشاء مدارس زراعية داخل البلاد، وأُرسل طلاب إلى أوروبا لتلقي تعليم زراعي حديث، بدأت المحاولات الأولى للتعليم الزراعي في الدولة العثمانية بعد التنظيمات، وفي هذا الإطار تقرر عام 1847 افتتاح مدرسة زراعية باسم دار التدريب الزراعي في مبنى مزرعة في يشيلكوي قرب إسطنبول، وتمتاز هذه المؤسسة بأنها أول مؤسسة للتعليم المهني التقني بدأت التعليم فعليًا في الدولة العثمانية، وكان الهدف من تأسيسها إنتاج القطن وتطوير زراعته لتأمين المادة الخام اللازمة لمعمل النسيج الذي افتُتح في يديكوله، وقد ناقش مجلس المجلس الأعلى هذه القضية، وعدّ أن تأسيس المصانع يجب أن يقابله اهتمام بإنتاج القطن الجيد بطرق حديثة ، أُنشئت المدرسة بإدارة خبير أمريكي في الزراعة يُدعى ديفيس ، وكانت نفقاتها على حساب دار الضرب، وبدأت نشاطها عام 1848 وعُيِّن أغاطون أفندي مترجمًا له، وهو ممن درس الزراعة في فرنسا، وأصبح لاحقًا أول وزير مسيحي في الحكومة العثمانية وضمّ طاقم التدريس كذلك كيغورك أفندي وبعض المختصين الفرنسيين وكان عدد الطلاب نحو خمسين طالبًا، نصفهم مسلمون ونصفهم مسيحيون، وكانت طبيعة التعليم أقرب إلى دورات تدريبية تطبيقية أكثر من كونها مدرسة نظامية (Ergin, 1977, p. 565) .

ففي عام 1850 أُلحقت المدرسة بوزارة الأشغال وعُيِّن مدير لها وتشير وثيقة رسمية مؤرخة في 3 أيار من عام 1850 إلى أن مكان المدرسة مناسب للتدريب العملي، وأنه من المفيد إرسال الطلاب الأكثر خبرة إلى مناطق تحتاج خبراتهم، في حين يُرسل آخرون إلى الطبّية؛ لإكمال بعض المعارف المطلوبة للزراعة ، وكانت المناهج تضم الرياضيات والجغرافيا والهندسة والفيزياء، إلى جانب مواد تطبيقية مثل: شق الطرق وبناء الجسور، تشريح الحيوان والبيطرة، النبات والتربة، الزراعة والبستنة وأُجريت أعمال على إنتاج

السـكر وتربية دودة القز وتربية أغنام، وتم تعليم اسـتعمال الآلات الزراعية الحديثة المسـتوردة من أوروبا والتي تواكب التطور والتحديث الزراعي (Unat, 1964, p.80) .

غير أن المدرسـة لم تعمّر طويلًا، إذ أُغلقت عام 1851 ؛ بسبب ضـعف نتائج التجارب الزراعية، وكذلك بسبب عدم رغبة الخريجين في الذهاب إلى الأرياف للعمل، وبعد إغلاقها صدرت إرادة بإنشاء شعب زراعية داخل مدارس الإصلاح في الولايات، إلا أن هذه المحاولة لم تحقق النتائج المطلوب،ـ عاد الاهتمام بفتح مدرسـة زراعية جديدة بين 1878–1879 خلال وزارة أحمد جودت باشا في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، وقاد هذه المبادرة أماسيان أفندي الذي درس الزراعة في فرنسا، لكنه لم يتمكن من تنفيذ المشروع إلا عام 1883 ، بسبب الحاجة إلى توفير أرض جديدة، فاشترت الدولة مزرعة خاصة واسعة تُعرف بـ مزرعة هالقالى مسـاحتها نحو 6500 دونم واسـتغرقت أعمال البناء وقتًا طويلًا، وارتفعت تكاليف المشـروع عن المبلغ المخصص له (Quataert, 2008, p.98).

وبعد اكتمال البناء نُقلت إليه أولًا صـفوف البيطرة، ثم فُتح لاسـتقبال طلاب الزراعة، وأُطلق عليه اسم المدرسـة العليا للزراعة والبيطرة بهالقالى ، وبعد فصـل قسم البيطرة إلى مؤسـسـة مستقلة، أصـبحت المدرسة كلية زراعة، ثم أضيفت لها مواد الغابات فتغير اسمها إلى مدرسة هالقالى العليا للزراعة والغابات، وبعد عام 1910 أصـبحت مؤسسـة الغابات مستقلة، وعاد الاسم إلى المدرسـة العليا للزراعة بهالقالى دخل النظام الداخلي للمدرسـة حيز التنفيذ بتاريخ 10آب 1884، وحدد تنظيم الإدارة والمناهج وشـروط قبول الطلاب وكانت إجراءات القبول تشـمل التأكد من: الجنسـية العثمانية، العمر (16–22)، كون المتقدم ابنًا لفلاح، سـلامة الصـحة، ثم امتحانات في الرياضـيات والجغرافيا والتركية والفرنسـية وقانون العُشـر، وبعدها مقابلة في إسطنبول (Quataert, 2008, p. 98) .

كانت الدراسـة أربع سـنوات وتجمع بين الجانب النظري والتطبيقي. وتشـمل المواد التركية: وقانون الأراضي والضرائب،و الرياضيات، ورسم الخرائط، ومبادئ الإدارة، والكيمياء، ونظريات العلوم الزراعية، أما التدريب العملي فكان في اسـتعمال الآلات الزراعية، وزراعة الفواكه والخضـار، وتقليم الكروم وتطعيمها، وتربية دودة القز، ومكافحة أمراض النبات، والبيطرة، وتربية الحيوان، وسـاعد في التدريب خبراء مهنيون وحرفيون (Quataert, 2008, p.99) .

ففي عهد المشـروطية الثانية تقوّت الهيئة التدريسـية بخريجين تلقوا تعليمهم في أوروبا، وتوسـعت منشـآت المدرسـة. لكنها أُغلقت مؤقتًا في بداية الحرب العالمية الأولى؛ بسـبب نقص الطلاب، ثم أعيد تشغيلها وافتُتحت فيها شعبة عملية لتعليم تشغيل الآلات الزراعية وبعد إغلاقها مجددًا خلال هدنة مودروس أُعيد تنظيمها في العهد الجمهوري، وافتتحت عام 1930 باسـم مدرسـة الزراعة في إسـطنبول (Unat, 1964, p.80).

تُعد مدرســـة هالقالى الزراعية أول خطوة جادة في مجال التعليم الزراعي، وفي عهد عبد الحميد الثاني توسع تأسيس المدارس الزراعية خارج إسطنبول، وبعضها سمي بمدارس حميدية للزراعة التطبيقية، ومن الأمثلة: مدرســة أدرنة عام 1881 لكنها أُغلقت بعد ســنوات قليلة؛ لنقص التمويل وضــعف الكادر، وافتُتحت مدرســة زراعية تطبيقية في ســالونيك عام 1887، ثم مدرســة مماثلة في بورصــة عام 1891، وأُنشئت مدارس أخرى في أضـنة وأنقرة وسيواس وقسطموني . وظهرت مدارس متخصـصـة مثل: مدارس الحرير تربية دودة القز التي شـــجعتها إدارة الديون العمومية؛ لارتباط إيرادات الدولة بضـــريبة الحرير والشــرانق، ومن أبرزها مدرســة في بورصــة عام 1888، ثم مدارس أخرى في أنطاكية وأماســيا وبيروت وإلازيغ (Kadıoğlu, 2005, p.243) وظهرت أيضًـا مؤسـسـات خاصـة لمواجهة آفة الفيلوكسـيرا التي ضـــربت الكروم عام 1887، فأنشـــئت مدارس للتطعيم والكرمة، ومدارس أخرى لتربية الماعز وتحســين السلالات لتطوير الانتاج في الدولة العثمانية(Kadıoğlu, 2005, p.243).

وفي سنة 1912صدر نظام رسمي باسم جعل التعليم الزراعي منظومة موحّدة ذات أربع درجات:

1. مدارس العمال الزراعيين.
2. مدارس المزارع لتعليم التقنيات الجديدة وإعداد فلاحين قادرين على إدارة أرضهم.
3. مـدارس المـنـاطـق الـزراعـيـة الـعـلـيـا لإعـداد الـخـبـراء والـمـدرســـين الـزراعـيـين وكانت هذه المدارس داخلية وتتكفل الدولة بمصـــاريف الطلاب مع منحهم مخصـــصـــات مالية .(Unat, 1964, p.80)

لم تقتصـــر الدولة العثمانية بجانب المدارس فقط، بل اهتمت الدولة بإنشـــاء مزارع أنموذجية وحقول تجريبية لتعليم المزارعين عمليًا لكن بسـبب كلفة إنشـاء المزارع الأنموذجية اكتفت الدولة بتوسـيع إنشـاء الحقول التجريبية ذات الكلفة الأقل وبإرادة عالية، ففي تاريخ 11أكتوبر 1888 تقرر إنشاء هذه الحقول في ولايات مثل: أضـنة، وسـيواس، وقونية، وحلب، و سـنجق إزميت، ثم لاحقًا في مناطق أخرى، وقد اختيرت مواقع قريبة من مراكز الولايات والأسواق لتكون مرئية للمزارعين (Quataert, 2008, p.108) .

وكـان الهـدف من هذه الحقول عرض فوائد الآلات الزراعيـة الحـديثـة، وإثبات تفوق البذور الجيدة المستوردة من أوروبا وأمريكا، وساعدت على إدخال محاصيل جديدة وتوسيع زراعتها مثل: القهوة، وقصب السكر، والشمندر السكري، والبطاطا، والفستق، بحسب ملاءمة المناخ والتربة، ومن التطورات المهمة أيضًا إرسال الطلاب إلى أوروبا لدراسة الزراعة، ففي عام 1879 أُرسل ثمانية طلاب إلى فرنسا ليعودوا كمفتشين ومدرسين، وفي عام 1883 أُرسل ستة طلاب إلى ألمانيا، وتخرج بعضـهم عام 1889 ثم أُرسلت دفعات أخرى إلى فرنسا وألمانيا أعوام 1890 و1891 وبين 1880 و1895 أُرسل ما لا يقل عن 25 طالبًا على

نفقة الدولة، وعادوا بشهادات من المدارس الزراعية الأوروبية للمساهمة في تفتيش الزراعة والتعليم الزراعي داخل الدولة(Quataert, 2008, p.111) .

الخاتمة:

يُعدّ القرن التاسع عشر من أكثر مراحل الدولة العثمانية تعقيدًا، إذ تزامنت فيه الإصلاحات المركزية مع الحروب والاضطرابات الداخلية. وبما أنّ الزراعة كانت العمود الاقتصادي الأهم، فقد أعادت الدولة تنظيمها وأدخلت عليها إصلاحات واسعة.

اعتمدت الدولة في العصر الكلاسيكي على نظام التيمار/الديرلك الذي وفّر جيشًا دون كلفة كبيرة وضَمِن استغلال الأراضي، لكنه بدأ ينهار بعد القرن السادس عشر؛ بسبب الفساد وضعف العدالة والرشوة وسوء توزيع الإقطاعات. ومع انهياره ظهر نظام الالتزام ثم المالكانة لجمع الضرائب، لكنهما زادا ضغط الضرائب على الفلاحين، وأدّيا إلى إضعاف الإنتاج الزراعي، ولاسيما مع تدهور الاقتصاد واستمرار الحروب.

ومنذ عهد التنظيمات أدركت الدولة ضرورة الإصلاح، فأنشأت مؤسسات لإدارة الزراعة (مجالس ومديريات)، على الرغم من عدم ثبات نظارة زراعة مستقلة في البداية. وطورت التعليم الزراعي عبر فتح مدارس مثل: زراعة تعليم خانة عام 1848 ثم مدرسة هالقلي الزراعية، إلى جانب مدارس متخصصة (الحرير، والنحل، والكروم)، واتبعت أسلوب التدريب العملي بالمزارع النموذجية.

هدفت هذه الاصلاحات إلى رفع الإنتاج، إذ طبّقت الدولة سياسات تشجيعية متعددة أهمها: تحرير تجارة المنتجات الزراعية وإلغاء الاحتكارات إلغاء المبايعة والرسوم الداخلية، مما عزز الإنتاج الموجه للسوق بدل الاكتفاء الذاتي وإعفاءات ضريبية لمنتجات معينة وإعفاء أدوات الزراعة المستوردة من الجمارك، على الرغم من أن ضرائب الزراعة كانت مصدرًا رئيسًا للخزينة وقروضًا زراعية عبر صناديق البلاد ثم بنك الزراعة، لكنها لم تحل أزمة الفلاح؛ لأن الاستفادة ذهبت غالبًا للأغنياء وتوزيع بذور محسنة وشتلات مجانًا أو بسعر الكلفة وتشجيع تحديث الآلات الزراعية لتوفير الجهد وزيادة الإنتاج ومعارض ومنافسات وجوائز لتسويق المنتجات وتحسين الجودة ومزارع أنموذجية وحقول تجارب لإدخال محاصيل جديدة وإقناع الفلاح عمليًا.

أدى ذلك إلى اتساع العلاقات السوقية، وزيادة الصادرات الزراعية، لكنه زاد أيضًا ارتباط المنتج العثماني بتقلبات السوق العالمية. وعلى الرغم من أن الإصلاحات لم تحقق كل النتائج بسبب الأزمة المالية، فإنها تُظهر إدراك الدولة المتأخر لأهمية الزراعة كمصدر قوة وضرائب، وتقدّم تجربة مفيدة لدراسة سياسات التنمية الزراعية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. KÜÇÜKKALAY، Abdullah Mesut (1999)، "Osmanlı Toprak Sistemi-Miri Rejim"، Osmanlı، Cilt 3، Yeni Türkiye Yayınları، Ankara.
2. PAMUK، evket (1997)، 100 Soruda Osmanlı-Türkiye Ðktisadi Tarihi، 4. Baskı، Gerçek Yayınları، Ðstanbul.
3. OFLAZ، Mustafa (2002)، "Osmanlı Dirlik Sistemi"، Türkler، Cilt 10، Yeni Türkiye Yayınları، Ankara.
4. KURT، Yılmaz (1999)، "Osmanlı Toprak Yönetimi"، Osmanlı، Cilt 3، Yeni Türkiye Yayınları، Ankara.
5. BARKAN، Ömer Lütfi (1997)، "Tımar"، Ðslam Ansiklopedisi، Cilt 12/1، Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları، Eskiehir.
6. TABAKOĞLU، Ahmet (2005)، Türk Ðktisat Tarihi، 7. Baskı، Dergâh Yayınları، Ðstanbul.
7. UNAT، Faik Reit (1964)، Türkiye Eğitim Sisteminin Gelimesine Tarihi Bir Bakı ، 1. Baskı، Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları، Ankara.
8. GÜRAN، Tevfik (1999)، "Tarım Politikası (1839-1913)"، Osmanlı، Cilt 3، Yeni Türkiye Yayınları، Ankara.
9. KARAL، Enver Ziya (1995a)، Osmanlı Tarihi VI. Cilt، 5. Baskı، Türk Tarih Kurumu Yayınları، Ankara.
10. TURAN، Osman (1997)، "Ðkta"، Ðslam Ansiklopedisi، Cilt 5/2، Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları، Eskiehir.
11. ORHONLU، Cengiz ve Nejat Göyünç (1997)، "Has"، Türkiye Diyanet Vakfı Ðslam Ansiklopedisi، Cilt 16، Türkiye Diyanet Vakfı Yayınları، Ðstanbul.
12. PAKALIN، Mehmet Zeki (2004)، "Zeamet"، Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü، Cilt 3، Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları، Ðstanbul.
13. GÖKBÐLGÐN، M. Tayyib (1997)، "Sipahi"، Ðslam Ansiklopedisi، Cilt 10، Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları، Eskisehir.
14. KIRAY، Emine (2008)، Osmanlıda Ekonomik Yapı ve Dıs Borçlar، 3. Baskı، Ðletisim Yayınları، Ðstanbul.
15. AKYILDIZ، Ali (1993)، Tanzimat Dönemi Osmanlı Merkez Teskilatında Reform (1836 -1856)، 1. Baskı، Eren Yayınları، Ðstanbul.
16. QUATAERT، Donald (2008)، Anadolu'da Osmanlı Reformu ve Tarım 1876-1908، Çev Nilay Özok Gündoğan-Azat Zana Gündoğan، 1. Baskı، Türkiye Ðs Bankası Yayınları، Ðstanbul.
17. ERGÐN، Osman Nuri (1977)، Türk Maarif Tarihi، 1. Baskı، Eser Yayınları، Ðstanbul.
18. KADIOĞLU، Sevtap (2005)، "Osmanlı Döneminde Türkiye'de Ziraat Okulları Üzerine Notlar ve "Tedrisat-ı Ziraat Nizamnamesi Kutadgubilig، Sayı 8، Ekim، s.239-257.

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X